قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على البروتوكول التجارى رقم (٧) والكتب المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية لتنظيم اتفاق التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والمعدل للبروتوكول رقم (٦) المبرم فى ١٩٧٨/٣/١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وافق على البروتوكول التجارى رقم (٧) والكتب المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية لتنظيم اتفاق التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والمعدل للبروتوكول رقم (٦) المبرم فى ١٩٧٨/٣/١ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٤ (١٥ مارس سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

البروتوكول رقم (٧)

الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى المبرم بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية فى ١٩٦٧/٩/١٤ والمعدل للبروتوكول رقم (٦) المبرم فى ١٩٧٨/٣/١

استنادا لأحكام المادة (١٤) من اتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى المبرم بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية فى ١٩٦٧/٩/١٤ وتنفيذا لأحكام وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ورغبة من البلدين فى تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما فقد اجتمعت خلال الفترة من ٢١ — ١٩٨٣/١٢/٢٥ اللجنة المشتركة المنصوص عليها فى المادة (١٤) المشار إليها أعلاه فى عمان لدراسة تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ، واقتناعا منها بضرورة تدعيم هذه العلاقات حجما ونوعا وأسلوب عمل على أساس من المنفعة المتبادلة فقد تم الاتفاق على مايلى :

(المادة الأولى)

التأكيد على ماورد فى المادة الثانية من البروتوكول التجارى رقم (٦) الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى المبرم بين البلدين والموقع فى عمان بتاريخ ١٩٧٣/٣/١ بالاستمرار فى إعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على الصادرات والواردات شريطة أن تكون مصحوبة بشهادات منشأ صادرة عن السلطات الحكومية المختصة فى البلد المصدر. ولاتعتبر المنتوجات ذات منشأ وطنى إلا إذا كانت تكلفة الإنتاج المحلية بما فى ذلك المواد الأولية واليد العاملة الداخلة فى الصنع لاتقل عن ٤٠٪ بالمائة من كلفة الإنتاج ، وتعتبر جزءا من تكلفة الإنتاج المحلية المواد الأولية المستوردة الداخلة فى صناعة محلية إذا كان منشؤها إحدى الدول الأعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

(المادة الثانية)

تعامل السلعة المتبادلة بين البلدين نفس معاملة الإنتاج الوطنى فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك ورسوم الإنتاج والمكوس المطبقة فى البلدين

(المـادة الثالثة)

لايجوز لأى من الطرفين أن يميز ضد منتجات الطرف الآخر من السلع والخدمات لصالح طرف ثالث باستخدام القيود الإدارية مثل الحصص أو التراخيص أو لجان الترشيد أو غيرها بهدف تسهيل التبادل التجارى .

(المـادة الرابعة)

(ا) يخصص مبلغ (٢,٥) مليونى ونصف المليون دولار أمريكى سنويا لكل من المركز التجارى الأردنى فى القاهرة والمركز التجارى المصرى فى عمان لاستيراد سلع ومنتجات لمركزه التجارى وفقا لقوائم بالسلع يتم تبادلها بينهما مبينا بها أصناف هذه السلع وقيمها كما ويجوز استبدال أو مناقلة سلعة بسلعة أخرى ضمن المنتجات المدرجة فى القوائم المشار إليها أعلاه .

(ب) تعرض سلع المركز التجارى الأردنى فى القاهرة على شركة النصر للتصدير والاستيراد للإفادة بالرأى فى شرائها خلال خمسة عشر يوما مقابل نسبة ربح للمركز تعادل ٧ ٪ من قيمة البضاعة المستوردة (سى . اند . اف) وفى حالة إبداء عدم الرغبة فى الشراء خلال المدة المبينة أعلاه يحق للمركز التصرف ببيعها للقطاع الخاص المصرى .

(جـ) تعرض سلع المركز التجارى المصرى فى عمان على وزارة التموين للإفادة بالرأى فى شرائها خلال خمسة عشر يوما مقابل نسبة ربح للمركز تعادل ٧ ٪ من قيمة البضائع المستوردة (سى . اند . اف) وفى حالة إبداء عدم الرغبة فى الشراء يحق للمركز التصرف ببيعها للقطاع الخاص الأردنى .

(د) تحدد أسعار السلع المباعة من قبل المركزين التجاريين فى كل من عمان والقاهرة وفقا للأنظمة المعمول بها فى كل من البلدين .

(هـ) يسمح كل من البلدين بتحويل قيمة المنتوجات المباعة لكل من المركزين التجاريين لدى إيداعها فى البنوك المعنية ، كما يسمح كل جانب بتحويل صافى أرباح المركز التجارى المقام فى بلده سنويا بالعملات القابلة للتحويل .

(و) يخضع كل مركز للضرائب المستحقة فى البلد الذى يعمل فيه مع مراعاة منع ازدواج الضرائب .

(ز) يقوم كل جانب باتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة المركز التجارى الخاص به ويضع التعليمات والتشريعات اللازمة لإدارته وفقا للقوانين والأنظمة المرعية فى كلا البلدين .

(المـادة الخامسة)

اتفق الطرفان على تشجيع إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة فى كل من البلدين زيادة فى التعريف بمنتجاتهما .

(المـادة السادسة)

١ ـ اعتبارا من تاريخ سريان هذا البروتوكول تعتبر ترتيبات الدفع السابقة لاغية .

٢ ـ يتم اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا البروتوكول تسوية المدفوعات بالعملات الحرة ، واتفق الطرفان على إمكانية تبادل تسهيلات ائتمانية لتسيير التبادل التجارى بينهما ووضع الترتيبات اللازمة لذلك .

(المـادة السابعة)

اتفق الطرفان على معالجة قضايا النقل والطيران وحل المشاكل المتعلقة بها .

(المـادة الثامنة)

تنفيذا لأحكام المـادة (١٤) من الاتفاقية المعقودة بين البلدين فى ١٩٦٧/٩/١٤ اتفق الطرفان على ضرورة اجتماع اللجنة المشار إليها فى المـادة المذكورة مرة واحدة فى السنة على الأقل فى عمان والقاهرة بالتناوب لمتابعة تنفيذ هذا البروتوكول وتذليل ما قد يعترض تنفيذه من عقبات .

(المـادة التاسعة)

يحل هذا البروتوكول محل البروتوكول رقم (٦) الموقع فى عمان بتاريخ ١٩٧٨/٣/١ ويعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاق الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٤

(المـادة العاشرة)

يبدأ العمل بتنفيذ أحكام هذا البروتوكول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الموافقات اللازمة على أن يعمل كلا الطرفين لإتمام ذلك قبل ١٩٨٤/٣/١

ويجدد هذا البروتوكول تلقائيا سنة بعد سنة أخرى مالم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته فى إنهاء العمل به أو تعديله قبل ثلاثة شهور على الأقل من انقضاء كل سنة .

وإثباتا لما تقدم وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة نيابة عن حكومتيهما .

حرر فى عمان يوم الاحد الواقع فى ٢٠ ربيع الأول ١٤٠٤ هجرية الموافق ٢٥ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٨٣ ميلادية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور مصطفى كامل السعيد	السيد وليد عصفور
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية	وزير الصناعة والتجارة

كتاب رقم (١)

سرى جدا

معالى الدكتور مصطفى كامل السعيد

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

رئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد ؛

بالإشارة إلى المباحثات الاقتصادية التى جرت بين وفدى البلدين والتى انتهت اليوم إلى إبرام البروتوكول التجارى رقم (٧) ورغبة فى تسهيل انسياب السلع الأردنية إلى السوق المصرى وتذليل ما قد يعترضها من صعوبات فقد تم الاتفاق على ما يلى :

١ — استثناء من القواعد العامة للجان ترشيد الاستيراد وافق الجانب المصرى على أن يمنح الجانب الأردنى — ما لم يحدث اتفاق مغاير — موافقات استيرادية بمبلغ (٢,٥) مليونى ونصف مليون دولار أمريكى سنويا المخصصة لسلع المركز التجارى الأردنى بالقاهرة على أن يمنح الجانب الأردنى رخص استيراد للمركز التجارى المصرى بعمان (شركة النصر للتصدير والاستيراد) بنفس المبلغ المشار أعلاه سنويا .

٢ — يسمح الجانب المصرى بإصدار موافقات استيرادية بمبلغ (٧,٥) سبعة ونصف مليون دولار أمريكى سنويا للسلع الأردنية المصدرة إلى جمهورية مصر العربية مستثناة من قرارات لجان ترشيد الاستيراد وذلك وفقا للقواعد التى تضعها وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ويتم إخطار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بهذه البيانات فى حينه .

٣ — يعاد النظر فى المبالغ المخصصة فى البندين (١) و(٢) من هذا الكتاب على أن يكون قرار إعادة النظر آخذا فى الاعتبار تنفيذ التبادل التجارى بين البلدين وميزانه .

٤ — يعتبر هذا الكتاب جزءا لا يتجزأ من البروتوكول رقم (٧) الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥

وأرجو التفضل بإبلاغى موافقتكم لما تقدم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

عمان فى ١٩٨٣/١٢/٢٥

من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وليد عصفور

رد الكتاب رقم (١)

سرى جدا

معالى السيد وليد عصفور

وزير الصناعة والتجارة

رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية .

تحية طيبة وبعد ،

يسرنى أن أنهى إلى سيادتكم أننى قد تسلمت كتابكم المؤرخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ ، ونصه كالآتى :

" بالإشارة إلى المباحثات الاقتصادية التى جرت بين وفدى البلدين والتى انتهت اليوم إلى إبرام البروتوكول التجارى رقم (٧) ورغبة فى تسهيل انسياب السلع الأردنية إلى السوق المصرى وتذليل ما قد يعترضها من صعوبات فقد تم الاتفاق على ما يلى :

١ ــ استثناء من القواعد العامة للجان ترشيد الاستيراد وافق الجانب المصرى على أن يمنح الجانب الأردنى ــ مالم يحدث اتفاق مغاير ــ موافقات استيرادية بمبلغ (٢,٥) مليونى ونصف مليون دولار أمريكى سنويا المخصصة لسلع المركز التعاونى الأردنى بالقاهرة على أن يمنح الجانب الأردنى رخص استيراد للمركز التجارى المصرى بعمان (شركة النصر للتصدير والاستيراد) بنفس المبلغ المشار إليه أعلاه سنويا .

٢ ــ يسمح الجانب المصرى بإصدار موافقات استيرادية بمبلغ (٧,٥) سبعة ونصف مليون دولار أمريكى سنويا للسلع الأردنية المصدرة إلى جمهورية مصر العربية مستثناة من قرارات لجان ترشيد الاستيراد وذلك وفقا للقواعد التى تضعها وزارة الصناعة والتجارة الاردنية ويتم إخطار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بهذه البيانات فى حينه .

٣ ــ يعاد النظر فى المبالغ المخصصة فى البندين (١) و(٢) من هذا الكتاب بعد ستة أشهر من نفاذ البروتوكول رقم (٧) على أن يكون قرار إعادة النظر آخذا بالاعتبار تنفيذ التبادل التجارى بين البلدين وميزانه .

٤ ـ يعتبر هذا الكتاب جزء لا يتجزأ من البروتوكول رقم (٧) والموقع بين البلدين بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٣" .

اتشرف بإبلاغكم موافقتى لما جاء بكتابكم هذا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

صادر فى ٢٥/١٢/١٩٨٣

من حكومة جمهورية مصر العربية

الدكتور مصطفى كامل السعيد

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

كتاب رقم (٢)

مصرى

إلى السيد الدكتور مصطفى كامل السعيد

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

رئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد :

بالإشارة إلى المباحثات الاقتصادية التى جرت بين وفدى البلدين وما تضمنته من مناقشة موضوعات النقل وفى ضوء التفاهم الذى تم ، أرجو التفضل بتأكيد مايلى :

أولا : قيام الجانب المصرى بتقديم دراسة مبدئية عن تشغيل خط بحرى للعبارات بين ميناءى العقبة وينبع أو أى ميناء آخر مناسب على خليج العقبة وإمكان إنشاء شركة حكومية أو خاصة أو مشتركة للنقل البحرى وذلك بهدف ربط البلدين وربط كل منهما بالبلاد العربية الأخرى وتنمية النشاط الاقتصادى بينهما وعرض الدراسة لإبداء الرأى بشأنها .

ثانيا : موضوعات مؤسسة عالية :

فى ضوء الأسباب التى دعت مؤسسة عالية إلى أن تقوم برحلات إضافية إلى القاهرة تفهم الجانب المصرى هذه الأسباب ووعد أن يتولى بحث هذا الموضوع مع وزير الطيران المصرى وإنهائه على أن تقوم مؤسسة عالية بتقديم مذكرة تفصيلية حول هذا الموضوع .

أرجو التفضل بإبلاغى موافقتكم على ماتقدم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

عمان بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٣

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وليد عصفور

وزير الصناعة والتجارة

رد الكتاب رقم (٢)

سرى

معالى السيد وليد عصفور

وزير الصناعة والتجارة

رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد :

يسرنى أن أنهى إلى سيادتكم أننى قد تسلمت كتابكم المؤرخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ ونصه كالاتى :

"بالإشارة إلى المباحثات الاقتصادية التى جرت بين وفدى البلدين وما تضمنته من مناقشة موضوعات النقل وفى ضوء التفاهم الذى تم ، أرجو التفضل بتأكيد ما يلى :

أولا : قيام الجانب المصرى بتقديم دراسة مبدئية عن تشغيل خط بحرى للعبارات بين ميناءى العقبة ونويبع أو أى ميناء آخر مناسب على خليج العقبة وإمكان إنشاء شركة حكومية أو خاصة أو مشتركة للنقل البحرى وذلك بهدف ربط البلدين وربط كل منهما بالبلاد العربية الأخرى وتنمية النشاط الاقتصادى بينهما وعرض الدراسة لإبداء الرأى بشأنها .

ثانيا : موضوعات مؤسسة عالية :

فى ضوء الأسباب التى دعت مؤسسة عالية إلى أن تقوم برحلات إضافية إلى القاهرة تفهم الجانب المصرى هذه الأسباب ووعد أن يتولى بحث هذا الموضوع مع وزير الطيران المصرى وإنهائه على أن تقوم مؤسسة عالية بتقديم مذكرة تفصيلية حول هذا الموضوع .

أتشرف بإبلاغكم موافقتى على ما جاء بكتابكم هذا مع الاحترام"

عن حكومة جمهورية مصر العربية

الدكتور مصطفى السعيد

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

كتاب رقم (٣)

سرى

معالى الوزير وليد عصفور

وزير الصناعة والتجارة

رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى المباحثات الاقتصادية التى جرت مع وزارة التموين فى المملكة الأردنية الهاشمية وما تضمنته من إمكانية التفاوض على شراء حوالى عشرة آلاف طن أرز مصرى كامولينو قابلة للزيادة وفق المواصفات والأسعار العالمية التى يتفق عليها مع إمكانية الاتفاق على وسيلة الدفع الملائمة . وذلك بإيفاد وفد من وزارة التموين خلال شهرى كانون الثانى (يناير) شباط (فبراير) ١٩٨٤ للتفاوض على الشراء لهذه الصفقة .

رجاء التفضل بتعزيز ذلك .

وتفضلوا بقبول الاحترام ،

عمان فى ١٩٨٣/١٢/٢٥

عن حكومة جمهورية مصر العربية

الدكتور مصطفى كامل السعيد

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

سرى

رد كتاب رقم (٣)

معالى الدكتور مصطفى كامل السعيد

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

رئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة و بعد ،،

يسرنى أن أنهى إلى سيادتكم أننى قد تسلمت كتابكم المؤرخ فى ١٩٨٣/١٢/٢٥ ونصه كالآتى :

بالإشارة إلى المباحثات الاقتصادية التى جرت مع وزارة التموين فى المملكة الأردنية الهاشمية وما تضمنته من إمكانية التفاوض على شراء حوالى عشرة آلاف طن أرز مصرى كاموليتو قابلة للزيادة وفق المواصفات والأسعار العالمية التى يتفق عليها مع إمكانية الاتفاق على وسيلة الدفع الملائمة . وذلك بإيفاد وفد من وزارة التموين خلال شهرى كانون الثانى (يناير) شباط (فبراير) ١٩٨٤ ، للتفاوض على الشراء لهذه الصفقة .

رجاء التفضل بتعزيز ذلك .

أتشرف بإبلاغكم موافقتى على ماجاء بكتابكم هذا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عمان فى ١٩٨٣/١٢/٢٥

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وليد عصفور

وزير الصناعة والتجارة

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥ بشأن الموافقة على البروتوكول التجارى رقم ٧ والكتب المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية لتنظيم اتفاق التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والمعدل للبروتوكول رقم (٦) المبرم فى ١٩٧٨/٣/١ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب عليه بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية عليه بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٤ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية بروتوكول التبادل التجارى رقم(٧)والكتب المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية لتنظيم اتفاق التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والمعدل للبروتوكول رقم (٦) المبرم فى ١٩٧٨/٣/١

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٤/٤/٣٠ ؛

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

كمال حسن على